

٣

وتبقى بعد ذلك كلمة قصيرة لا بد من إيرادها في هذا المقام .

هذه الكلمة تعالج قضية من أهم القضايا التي يجب أن نتطرق إليها في هذا المقام . وتدور حول الواجب عمله فيما لو انتهى الرأي عند أولى الأمر في أن ما يقررونه للصالح العام يخالف نصاً من النصوص .

وهذه القضية ليست جديدة على الفكر الإسلامي فقد دار بشأنها جدل بين المشرعين .

والمشروعون المسلمون يعترفون جميعاً بأن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضى الله عنه قد عطل بعض النصوص القرآنية في سبيل الصالح العام .

يعترفون جميعاً بهذا ، ثم يختلفون .

يذهب فريق إلى أنه من حقنا أن نتخذ من عمل عمر رضى الله عنه سنة نتبعها .

ويذهب آخرون إلى أن ذلك لا يصح ، لأنه ليس في أبناء الأمة العربية اليوم من يماثل عمر ورعا ، وتقوى ، وشجاعة في سبيل الحق وفي سبيل الصالح العام .

ونحن هنا لن ندخل في جدل مع الفريقين فإتباعنا يكفينا رأى قديم لعالم من السلفيين ينتهى فيه إلى أنه يجوز تعطيل النص في سبيل الصالح العام .

والأساس الذى يبني عليه رأيه هذا في غاية الوضوح والبساطة .

إنه يرى أن المولى سبحانه وتعالى إنما راعى مصلحة العباد في التشريعات السماوية التى جاء بها القرآن الكريم — وذلك إنما يعنى أن المصلحة أساس من أسس التشريع الربانى .